الأمم المتحدة

DP/2025/12/Add.1

Distr.: General
26 March 2025
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2025

من 2 إلى 5 حزيران/يونيه 2025، نيويورك

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2024

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2024

موجز

تمشيا مع قرار الجمعية العامة 267/59 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004، وعلى نحو ما أُعيد تأكيده في قرار الجمعية 246/62 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2008، يعرض هذا التقرير ملخصا لردود إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ويلفت الانتباه إلى التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويركز التقرير على الاستعراضات الستة لوحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة علنا عقب صدور تقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2023 (DP/2024/12/Add.1)، الذي عرضه البرنامج على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2024. ومن بين التوصيات البالغ عددها 43 توصية الصادرة في الاستعراضات الستة لوحدة التفتيش المشتركة التي تناقش هنا، ثمة 33 توصية موجهة إلى البرنامج الإنمائي: 18 توصية موجهة إلى إدارة البرنامج الإنمائي و 15 توصية موجهة إلى المجلس التنفيذي، بوصفه الهيئة التشريعية للبرنامج الإنمائي. ويعرض هذا التقرير ردود إدارة البرنامج الإنمائي على التوصيات الـ 33 ويتضمن معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراضات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2023 و 2022.

220425 010425 25-04933 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير بما فيه ردود الإدارة على التوصـــيات الـ 15 المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة إلى المجلس التنفيذي.

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2024 4

ثانيا – ملخص واستعراض للتقارير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2024 4

ألف – ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/6) 5

باء – استعراض الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ((JIU/REP/2023/7) 6

جيم – استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/8) 7

دال – استعراض نوعية نُظم التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/9) 10

هاء – استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها (JIU/REP/2024/2) 11

واو – الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الجزء الأول تحليل مقارن (JIU/REP/2024/3 (Part I) والجزء الثاني الجداول المرجعية (JIU/REP/2024/3 (Part II)) 13

ثالثا – حالة تنفيذ البرنامج الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة 13

أولا - لمحة عامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2024

1 - في عام 2024، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة سبعة تقارير، كان أحدها خاصا بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وأما الستة الأخرى فكانت استعراضات على نطاق المنظومة. وهذا التقرير يعرض موجزا للتقارير الستة الصادرة على نطاق المنظومة عن وحدة التفتيش المشتركة، حتى وقت إعداد هذا التقرير، والتي لها صلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1]. ويتضمن هذا التقرير ردود إدارة البرنامج الإنمائي على جميع التوصيات الـ 33 الواردة في التقارير الموجهة إلى البرنامج الإنمائي، ويتضمن كذلك حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2023 و 2022. ويمكن الحصول على كامل تقارير وحدة التفتيش المشتركة والمرفقات الإضافية وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بالدخول إلى الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة (http://www.unjiu.org) أو بالنقر على الروابط الإلكترونية لكل تقرير في الفصل الثاني. وترد في هذا التقرير أيضا تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين التي كانت متاحة وقت كتابته.

2 - وهذه التقارير هي: (أ) ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/6)؛ و (ب) استعراض الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (JIU/REP/2023/7)؛ و (ج) استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/8)؛ و (د) استعراض نوعية نُظم التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/9)؛ و (هـ) استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها (JIU/REP/2024/2)؛ و (و) الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الجزء الأول تحليل مقارن (JIU/REP/2024/3 (Part I)) والجزء الثاني الجداول المرجعية (JIU/REP/2024/3 (Part II)).

ثانيا - ملخص واستعراض للتقارير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2024

3 - ترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك التوصيات التي ستنظر فيها الهيئة التشريعية. ويتضمن المرفق الأول موجزا إحصائيا لحالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي صدرت في عام 2024. ويتضمن المرفق الثاني لمحة عامة عن التوصيات المتعلقة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة الواردة في هذا التقرير ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي والموجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة التشريعية للبرنامج الإنمائي. ويعرض المرفقان الثالث والرابع موجزا إحصائيا لحالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2023 و 2022.

(1) تتوافق أرقام التعريف الواردة في تقارير الاستعراض الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة مع سنة برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة وليس مع سنة إصدار تقارير الاستعراض.

ألف - ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/6)

4 - يقدم هذا الاستعراض الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة تقييما وتحليلا مقارنا للسياسات والممارسات المتعلقة بترتيبات العمل المرنة المستخدمة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بهدف استقراء المجالات التي يمكن إضفاء مزيد من التحسينات عليها، وحصر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. ويتمثل الغرض من الاستعراض في إطلاع الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على حالة السياسات والممارسات المتعلقة بترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وباستخدامها وتنفيذها. وهناك ست توصيات من التوصيات التسع الواردة في الاستعراض موجهة إلى البرنامج الإنمائي: التوصيات 1 و 2 و 3 و 5 و 6 موجّهة إلى مدير البرنامج، والتوصية 4 موجهة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

5 - ويؤيد البرنامج الإنمائي التعليقات العامة والتعليقات على التوصيات المحددة الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين والواردة في مذكرة الأمين العام على هذا الاستعراض (A/79/693/Add.1). وعلى وجه العموم، يؤيد البرنامج الإنمائي النتائج الواردة في التقرير، مشيرا إلى أن بعض التوصيات يعتبر بالفعل قد نفذ في البرنامج الإنمائي، في حين يجري النظر في بعضها الآخر.

6 - **التوصية 1: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا بعد إدراج تعريف عام لترتيبات العمل المرنة في التوجيهات السياساتية لمنظماتهم، أن يفعلوا، في أقرب فرصة ممكنة أو في سياق العمليات القائمة للاستعراض الداخلي للسياسات من أجل تحديد نطاق السياسة بوضوح وتمييز هذه الترتيبات عن الأشكال الأخرى للعمل المرن.** يمتثل البرنامج الإنمائي لهذه التوصية ويعتبرها منفذة، لأن جميع الترتيبات التي يعتبرها البرنامج الإنمائي ترتيبات عمل مرنة موجودة بالفعل ومحددة في السياسة الحالية للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية، والنطاق، والإجراءات والخيارات، على النحو المنشور في السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية للبرنامج الإنمائي: ترتيبات العمل المرنة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقترح البرنامج الإنمائي مجموعة من ترتيبات العمل المرنة، بهدف رفع مستوى الرفاه وزيادة التوازن بين العمل والحياة الشخصية، ودعم الموظفين خلال الأحداث والتحديات المختلفة التي يصادفونها في حياتهم اليومية. وتشمل الترتيبات المتاحة العمل بدوام جزئي، وساعات العمل المتداخلة، والعمل عن بُعد، وجداول العمل المضغوطة.

7 - **التوصية 2: ينبغي أن يضع الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بحلول نهاية عام 2026، أساليب لقياس أثر الفوائد المفترضة لترتيبات العمل المرنة ونتائجها غير المقصودة، بما في ذلك آثار تمديد العمل بطرائق العمل عن بعد، حرصاً على أن تخدم الترتيبات القائمة المصالح الفضلى للموظفين والمنظمة.** سينظر البرنامج الإنمائي في هذه التوصية في نطاق تحديثاته المقبلة لسياسة وإجراءات ترتيبات العمل المرنة التي تتيح لموظفي البرنامج الإنمائي تقديم طلبات للاستفادة من هذه الترتيبات من خلال نظم الإدارة الإلكترونية السحابية للبرنامج الإنمائي في منصة إدارة الاستفسارات ServiceNow (UNall)/Oracle (Quantum). وسيستفيد البرنامج الإنمائي من هذه النظم لجمع البيانات وإجراء تحليل لأثر ترتيبات العمل المرنة، سواء على المنظمة أو على موظفيها.

8 - **التوصية 3: ينبغي أن يُدرِج الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة اعتبارات ترتيبات العمل المرنة في النسخة المقبلة من استراتيجية إدارة الموارد البشرية لمؤسساتهم، من أجل**

ضـمان اتباع نهج اسـتراتيجي إزاء ترتيبات العمل المرنة. يمتثل البرنامج الإنمائي لهذه التوصـية ويعتبرها منفذة، نظرا لأن اعتبارات ترتيبات العمل المرنة مدمجة بالفعل في اسـتراتيجية البرنامج الإنمائي "موظفون لعام 2030" في إطار مجال التركيز 7: تجارب الأفراد ومشاركاتهم الإيجابية، الذي ينص على دعم تصميم مكان عمل مختلط وتقديمه من خلال تعزيز مختلف أنماط العمل وترتيبات العمل المرنة التي تمكِّن الموظفين من تحقيق التوازن على نحو أكثر فعالية بين مسـؤولياتهم المختلفة، بالترادف مع تحقيق مسـتوى أمثل من الإنتاجية والقدرة على الاختيار والرفاه والنتائج.

9 - **التوصـية 5: ينبغي للرؤسـاء التنفيذيين لمؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا بعد إدراج تعريف قابل للقياس الكمي لـ "مسـافة التنقل" في التوجيهات السـياسـاتية لمؤسـسـاتهم المتعلقة بترتيبات العمل المرنة لمراكز العمل في المقار والميدان، أن يفعلوا بحلول عام 2025، من أجل تحسـين الامتثال لمقتضـيات تقديم الخدمات. وينبغي أن يكفل الرؤسـاء التنفيذيون تحديد مسـافة التنقل في مراكز العمل بالميدان واسـتعراضـها، حسـب الاقتضـاء، بالتعاون الوثيق مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي لها حضور فعلي على الصعيد القطري، تحت رعاية المنسقين المقيمين.** سينظر البرنامج الإنمائي في هذه التوصية في نطاق تحديثاته المقبلة لسياسة وإجراءات ترتيبات العمل المرنة.

10 - **التوصية 6: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يستعرضوا بعد نظم وأدوات الإدارة المتصلة بجمع بيانات ترتيبات العمل المرنة وتحليلها أن يفعلوا ذلك بحلول عام 2025، وأن يكفلوا رفع مسـتواها حسـب الاقتضـاء وجعلها صـالحة لتحقيق الغرض المنشـود، من أجل دعم إدارة ترتيبات العمل المرنة إدارة فعالة ومسـتندة إلى البيانات.** سـينظر البرنامج الإنمائي في هذه التوصـية عقب تنفيذ تحديثاته المقبلة لسـياسـة ترتيبات العمل المرنة واسـتيفاء موظفي البرنامج الإنمائي شـرط تقديم طلبات للاسـتفادة من هذه الترتيبات من خلال نظم الإدارة الإلكترونية السـحابية للبرنامج الإنمائي في منصـة إدارة الاستفسارات ServiceNow (UNall)/Oracle (Quantum). وسيستفيد البرنامج الإنمائي من هذه النظم لجمع البيانات وإجراء تحليل لأثر ترتيبات العمل المرنة، سواء على المنظمة أو على موظفيها.

باء - استعراض الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسـكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع، واليونيسـف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ((JIU/REP/2023/7)

11 - في شـباط/فبراير 2023، طلب رؤسـاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صـندوق الأمم المتحدة للسـكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع، واليونيسـيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (المشـار إليها فيما يلي باسـم "المجالس التنفيذية") من وحدة التفتيش المشـتركة إجراء تقييم كيفية تنفيذ المجالس التنفيذية لمهامها المتعلقة بالحوكمة والرقابة، بهدف كفالة مواءمة هذه المهام مع المعايير وأفضـل الممارسات الدولية.

12 - واسـتجابة لذلك، أجرت وحدة التفتيش المشـتركة اسـتعراضـا للحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صـندوق الأمم المتحدة للسـكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع، واليونيسـف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (JIU/REP/2023/7). وتمثلت أغراض الاسـتعراض في ما يلي: (أ) تقييم كيفية تنفيذ المجالس التنفيذية لمهامها المتعلقة بالحوكمة والرقابة؛ و (ب) تحديد المخاطر والثغرات والفرص بين ممارساتها الحالية وأفضل الممارسات ذات الصلة فيما يتعلق بالحوكمة والرقابة؛ و (ج) التوصية

باتخاذ إجراءات محددة تهدف إلى تبسيط وتعزيز عمليات الحوكمة لديها. ويتضمن الاستعراض 10 توصيات رسمية موجهة إلى المجالس التنفيذية للمؤسسات الخمس.

13 - وقُدِّم استعراض وحدة التفتيش المشتركة في الدورة السنوية لعام 2024 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وقد ورد القرار بشأن هذا البند في قرار المجلس التنفيذي 12/2024 (DP/2024/25). وتنشئ الفقرة 6 من القرار عملية ذات مسارين بشأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة هذا تتألف من (أ) عملية جمع المعلومات و (ب) إنشاء فريق عمل. وقد أنشئت العملية ذات المسارين لدعم النظر في التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة من قبل المجالس التنفيذية للمنظمات الخمس. وتتضمن الفقرة 8 من القرار إدراج بند دائم يتعلق بالتقدم المحرز في النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ليُتَّخذ قرار بشأنه، في جدول أعمال كل دورة من الدورات الرسمية، إلى أن يتقرر خلاف ذلك. وأما الفقرة 10 من القرار فتطلب أن تقدم إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آراءها الأولية بشأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة في مذكرة إعلامية.

14 - وترد المذكرة الإعلامية التي أعدتها إدارة البرنامج الإنمائي والمكاتب المستقلة واختصاصات الفريق العامل المشترك: اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في البند 4 من جدول الأعمال. معلومات مستكملة بشأن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2025. وترد في المرفق الثاني من هذا التقرير الآراء الأولية لإدارة البرنامج الإنمائي بشأن التوصيات الرسمية الـ 10، بنصها الحرفي على النحو الوارد في المذكرة الإعلامية. وينظر المجلس التنفيذي حالياً في التوصيات الرسمية الـ 10. وتشير إدارة البرنامج الإنمائي إلى الفقرة 7 من قرار المجلس التنفيذي 12/2024 (DP/2024/25)، التي تنص على أن المشاورات والمذكرات الإعلامية بشأن تقرير استعراض وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2023/7) لا تحكم مسبقاً على أي قرار يصدر عن المجلس التنفيذي بشأن كيفية تناول تقرير استعراض وحدة التفتيش المشتركة والتوصيات الواردة فيه. ووفقا لاختصاصات الفريق العامل المشترك: اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، سيقوم الفريق العامل المشترك باستعراض التوصيات الواردة في تقرير استعراض وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2023/7) ويضع استراتيجيات عملية من أجل تنفيذها. وسيقدم الفريق العامل المشترك تقارير منتظمة إلى المجالس التنفيذية عن التقدم الذي يحرزه، وسيرفع الفريق العامل، عند اختتام أنشطته، تقريراً شاملاً إلى المجالس التنفيذية لاستعراضه والموافقة عليه. وسيتضمن هذا التقرير خطة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقرير استعراض وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2023/7).

جيم - استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/8)

15 - يقيّم هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة، من منظور شامل للمنظومة، حالة السياسات والأنظمة والقواعد والممارسات والعمليات المتعلقة باستخدام الأفراد من غير الموظفين في المؤسسات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، ومدى كفاية وفعالية تلك السياسات والممارسات، بهدف

تحديد التحديات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة في سياق استخدام الأفراد من غير الموظفين. ويتمثل الغرض من الاستعراض في إطلاع الهيئات التشريعية و/أو الإدارية والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المشاركة على حالة السياسات والممارسات، وذلك بهدف توجيه المبادرات الجارية والمقبلة المتعلقة بالقوة العاملة. وجميع التوصيات السبع الواردة في الاستعراض موجهة إلى البرنامج الإنمائي: التوصيات 1 و 2 و 3 و 4 و 6 و 7 موجّهة إلى مدير البرنامج، والتوصية 5 موجهة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

16 - ويؤيد البرنامج الإنمائي التعليقات العامة والتعليقات على التوصيات المحددة الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين والواردة في مذكرة الأمين العام على هذا الاستعراض (A/79/694/Add.1). وعلى وجه العموم، يؤيد البرنامج الإنمائي التوصيات الواردة في الاستعراض ويمتثل بالفعل لمعظمها، ويضيف بعض التوضيحات حيثما لا يرى البرنامج الإنمائي أن من الممكن تنفيذ التوصية أو أنه لا يمكن تنفيذها سوى بشكل جزئي.

17 - **التوصية 1: ينبغي للرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذين لم يعتمدوا بعد مصطلح "الأفراد المنتسبون" كتسمية مشتركة على نطاق المنظومة للإشارة إلى جميع فئات أصحاب العقود الذين لا يعتبرون موظفين، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2025، وأن يدرجوا هذا المصطلح ضمن وثائقهم السياساتية ذات الصلة بحلول نهاية عام 2027.** يؤيد البرنامج الإنمائي التعليقات على هذه التوصية المحددة لمجلس الرؤساء التنفيذيين الواردة في مذكرة الأمين العام المقدمة لهذا الاستعراض (A/79/694/Add.1، الفقرتان 6 و 7) ويشير إلى أن مصطلح "الأفراد المنتسبون" المتعلقة بالأفراد من غير الموظفين مقبول رهنا بمناقشته والموافقة عليه على نطاق المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي فرض دورة استعراض السياسات، لأن لكل مؤسسة مشارِكة جداولها الزمنية لاستعراض السياسات. وتجري دورة استعراض سياسات البرنامج الإنمائي كل ثلاث سنوات. ومع مراعاة طابع هذه التوصية الشامل لنطاق المنظومة، والتي لا تقع ضمن اختصاص البرنامج الإنمائي وحده، سيسترشد البرنامج الإنمائي بالعمليات المتبعة والقرارات المتخذة على نطاق المنظومة، ويشير إلى أن هذه التوصية قيد النظر.

18 - **التوصية 2: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعتمدوا، بحلول نهاية عام 2025، التعريف التالي كتعريف موحد على نطاق المنظومة لجميع فئات أصحاب العقود الذين لا يعتبرون موظفين: "هو الفرد الذي تستعين به مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لأداء عمل أو تقديم خدمات لفترة زمنية محدودة أو لفترة زمنية مرتبطة بمشروع محدد، ولا تخضع علاقته التعاقدية لخطاب تعيين محكومة بالنظامين الأساسي والإداري لموظفي المؤسسة المعنية"** يؤيد البرنامج الإنمائي التعليقات على هذه التوصية المحددة الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين والواردة في مذكرة الأمين العام على هذا الاستعراض (A/79/694/Add.1، الفقرة 12). ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه بالرغم من امتثاله بالفعل للطريقة التي يحدد بها القوة العاملة المنتسبة له وفقا للسياسات والإجراءات المتعلقة بخدمات الأفراد لديه، فإنه بالنظر إلى طابع التوصية الشامل لنطاق المنظومة، والتي لا تقع ضمن اختصاص البرنامج الإنمائي وحده، سيسترشد بالعمليات والقرارات على نطاق المنظومة، ويشير إلى أن هذه التوصية قيد النظر.

19 - **التوصية 3: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يجروا استعراضات دورية للطرائق التعاقدية التي يعتمدونها في الاستعانة بالأفراد من غير الموظفين، وذلك بهدف الوقوف على الوظائف الحرجة ذات الطابع المستمر وتخصيص موظفين لها، ضمن الحدود التي تسمح به التمويلات.** وضع البرنامج الإنمائي توجيهات وأنشأ ضوابط وموازين لكفالة أن تكون جميع الطرائق التعاقدية

المستخدمة في أي حالة معينة مناسبة للاحتياجات من الموظفين. ويتم ذلك على أساس مستمر ومتواصل، وبالتالي، لا يُعتبر أن إجراء استعراض لمرة واحدة ومراجعات دورية مقبلة لقوة العمل المنتسبة للبرنامج الإنمائي أمر ضروري بالنسبة له. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، لا يقبل هذه التوصية.

20 - **التوصية 4: مع مراعاة مبدأ علاقة التوظيف، ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يضعوا، بحلول نهاية عام 2026، سياسات أو خططاً للاستحقاقات الاجتماعية تنطبق على الأفراد من غير الموظفين الذين يؤدون وظائف ذات طابع مستمر، وإرفاق هذه السياسات والخطط بمبادئ توجيهية واضحة لتنفيذها.** يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية، وهو ممتثل لها بالفعل لأن الاستحقاقات الاجتماعية مدرجة في سياسات خدمات الموظفين لديه. والبرنامج الإنمائي، إذ يلاحظ هذه الممارسة المستقرة بالاتباع، يعتبر أن التوصية قد نُفِّذت.

21 - **التوصية 6: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يدرجوا بعد الأفراد من غير الموظفين ضمن تقييماتهم المنتظمة للقوة العاملة، من أجل الوقوف على مدى فعالية وكفاءة سياساتهم وممارساتهم المتعلقة باستخدام هؤلاء الأفراد، أن يفعلوا ذلك.** في الفقرات 180 إلى 183، الصفحتان 36 و 37 من تقرير استعراض وحدة التفتيش المشتركة، تناقش التوصية "التقييمات المنتظمة للقوى العاملة" في سياق عمليات التدقيق والتقييمات المتعلقة باستخدام الأفراد من غير الموظفين. وهذا ما لا ينطبق على البرنامج الإنمائي، لأن البرنامج الإنمائي وضع توجيهات وضوابط وموازين لكفالة أن تكون جميع الطرائق التعاقدية المستخدمة في أي حالة معينة مناسبة للاحتياجات من الموظفين. ويتم ذلك على أساس مستمر ومتواصل. ولدى البرنامج الإنمائي جدول زمني ثابت لاستعراض السياسات تُستعرض بموجبه السياسات مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. والمراجعة الداخلية للحسابات والتقييم في البرنامج الإنمائي هما وظيفتان مستقلتان من الوظائف الرقابية تضعان خطط عملهما السنوية للمراجعة والتقييم بشكل مستقل عن الإدارة. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، لا يقبل هذه التوصية.

22 - **التوصية 7: مع مراعاة مختلف الولايات التنظيمية وتنوع عقود الأفراد من غير الموظفين وتنوع البيئات التشغيلية، ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يطلبوا إلى شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى أن تستعرض وتضع معايير ومبادئ دنيا للطرائق التعاقدية مع الأفراد من غير الموظفين، التي تستخدمها عادة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تعزيز الاتساق والمواءمة على نطاق المنظومة بحلول نهاية عام 2028.** نظراً للتنوع في هياكل وولايات المؤسسات داخل النظام الموحد للأمم المتحدة، فلا يُعتبر أن من الممكن عملياً مواءمة الشروط غير المتعلقة بالموظفين في جميع المؤسسات المشاركة. ويلاحَظ كذلك أن البرنامج الإنمائي، باعتباره من مقدمي الخدمات، على استعداد لأن يقدم طريقته المتعلقة بالتعاقد مع الموظفين بنفس الشروط التي تستخدم بموجبها هذه الطريقة في البرنامج الإنمائي، للوكالات الشريكة التي ترغب في الاستفادة من عرض الخدمات هذا والتي ستكون هذه الطريقة مناسبة لتلبية احتياجاتها التجارية. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق الاتساق في استخدام الأفراد من غير الموظفين في الوكالات الشريكة. ومع مراعاة هذا الأمر وطابع التوصية الشامل لنطاق المنظومة، والتي لا تقع ضمن اختصاص البرنامج الإنمائي وحده، سيسترشد البرنامج الإنمائي بالعمليات المتبعة والقرارات المتخذة في هذا الصدد على نطاق المنظومة، ويشير إلى أن هذه التوصية قيد النظر.

دال - استعراض نوعية نُظم التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/9)

23 - يتمثل الغرض من استعراض وحدة التفتيش المشتركة هذا في تحديد مجالات التحسين والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالشفافية، وجودة الخدمة، والتنسيق، والمواءمة، والفعالية، والكفاءة، والاستدامة المالية في الأجل الطويل لمخططات التأمين الصحي في المؤسسات المشاركة لموظفيها العاملين والمتقاعدين. وهناك ثلاث من التوصيات السبع الواردة في الاستعراض موجهة إلى البرنامج الإنمائي: التوصيات 2 و 3 و 5 موجهة إلى مدير البرنامج.

24 - ويؤيد البرنامج الإنمائي التعليقات العامة والتعليقات على التوصيات المحددة الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين والواردة في مذكرة الأمين العام على هذا الاستعراض (A/79/695/Add.1). والبرنامج الإنمائي متفق على أن توفير الغطاء التأميني الصحي يشكل جزءا أساسيا من مجموعة عناصر الأجر المقدمة للموظفين. وفيما يتعلق بخطة التأمين الصحي للبرنامج الإنمائي، كان البرنامج الإنمائي مهتما دائما بتعزيز مواءمة خطة التأمين الصحي لديه مع خطط التأمين لدى سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث تصميم مزايا الخطة وأقساطها وتغطيتها. ويشارك البرنامج الإنمائي بنشاط في مناقشات الفريق العامل المعني بخطة التأمين الصحي مع الأمم المتحدة واليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب الدائرة الطبية بالأمم المتحدة وشركة إدارة مطالبات التأمين، لكفالة أن تلبي الخطة بشكل كاف احتياجات المشتركين في الخطة.

25 - ويوافق البرنامج الإنمائي جزئياً على توصيات وحدة التفتيش المشتركة وفقاً للتعليقات الواردة أدناه. ولا يزال البرنامج الإنمائي ملتزماً، بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة الشقيقة التي تطبق خطة التأمين الصحي، بتعزيز الاستحقاقات التي توفرها الخطة. ويؤدي مجتمع الموارد البشرية في الميدان دورا بالغ الأهمية في عملية استعراض استحقاقات خطة التأمين الصحي، إذ يقدم مدخلات منتظمة إلى مقر البرنامج الإنمائي بشأن تصميم الخطة، وشبكة مقدمي الخدمات وغير ذلك من مسائل التأمين. وتساعد التعقيبات الواردة من شركة إدارة مطالبات التأمين ومجلس إدارة خطة التأمين الصحي للبرنامج الإنمائي والمشتركين في الخطة على كفالة استمرارية الخطة لتلبية احتياجات الأعضاء.

26 - **التوصية 2: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقوموا بعد بوقف ممارسة دعم أقساط التأمين لأفراد العائلة المعالين من الدرجة الثانية، وأفراد العائلة غير المعالين، وأفراد الأسرة المعيشية الذين لا تربطهم صلة قرابة، وممارسة التوزيع التبادلي لمخاطرهم مع مخاطر الأعضاء الأساسيين، أن يستكشفوا القيام بذلك بحلول نهاية عام 2026.** لا يغطي البرنامج الإنمائي المعالين من الدرجة الثانية وأفراد الأسرة المعيشية الآخرين. غير أن أحد الزوجين المعترف بهما، بغض النظر عن حالة إعالتهما، والأطفال المعالين حتى سن 25 عاما مؤهلون للتسجيل في خطة التأمين الصحي للبرنامج الإنمائي. ولا يمكن فصل التأمين الصحي للأبناء دون سن الخامسة والعشرين عن الاستحقاقات القائمة بموجب النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. فوفقا للبند 3-2 (أ) من النظام الأساسي للموظفين، يجوز دفع منحة التعليم حتى بلوغ الولد سن 25 عاما. ويجب الحفاظ على هذا الحد لغرض دعم التأمين الصحي. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يعتبر أن التوصية غير ذات صلة.

27 - **التوصية 3: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا بعد أن يكون حق أفراد عائلات الموظفين في الاشتراك في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مشروطاً بخمس سنوات على الأقل من الاشتراك في نظام للتأمين الصحي القائم على الاشتراكات في الأمم المتحدة، دون المساس بالاستثناءات المبررة على النحو الواجب والقائمة على أحداث الحياة، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2026.** يؤيد البرنامج الإنمائي التعليقات على هذه التوصية المحددة الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين والواردة في مذكرة الأمين العام على هذا الاستعراض (A/79/695/Add.1، الفقرة 15). ويكون استحقاق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مرتبطا ومشروطا بالعدد المؤهِّل من السنوات المتراكمة من الاشتراك أثناء العمل في خطة التأمين الصحي أو في خطة تأمين صحي معترف بها من الأمم المتحدة. وفي حال انسحاب أفراد الأسرة من التغطية خلال فترة الخدمة الفعلية للموظف، فإن خطة التأمين الصحي للبرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، تفرض شرط إعادة تسجيل أفراد الأسرة المؤهلين في الخطة خلال حملة التسجيل السنوية فقط، بعد الانتظار لفترة لا تقل عن سنتين من تاريخ الانسحاب من الخطة. وهذه استراتيجية ملائمة لإدارة المخاطر الهدف منها تجنب اشتراك الموظفين في خطة التأمين الصحي وانسحابهم منها بشكل متكرر. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، لا يقبل التوصية.

28 - **التوصية 5: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا بعد توفير أعلى مستوى من الحماية لجميع البيانات المتعلقة بالتأمين الصحي للمستفيدين، بما في ذلك التقارير الطبية والوصفات الطبية والفحوص والمبالغ المسددة، واشتراط أن يكون الكشف عن البيانات الشخصية المتعلقة بالتأمين الصحي ونقلها ومعالجتها وتخزينها مرهوناً بموافقة خطية من الشخص المعني وأن يكون أي استثناء محتمل موضحاً دون لبس في السياسات ذات الصلة، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2026.** يؤيد البرنامج الإنمائي التعليقات على هذه التوصية المحددة الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين والواردة في مذكرة الأمين العام على هذا الاستعراض (A/79/695/Add.1، الفقرتان 18 و 19). ويمتثل البرنامج الإنمائي للتوصية ويوافق على منح أعلى مستوى من الحماية لكافة بيانات التأمين الصحي، والتقارير الطبية، والوصفات الطبية، والفحوصات المتعلقة بجميع المشتركين في الخطة. وتستعين شركة إدارة مطالبات التأمين نيابة عن البرنامج الإنمائي بمصادر خارجية لإدارة خطة التأمين الصحي للبرنامج الإنمائي وتسيير شؤونها. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يعتبر أن التوصية قد نُفِّذت.

هاء - استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها (JIU/REP/2024/2)

29 - يتناول هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة تحليل النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وفعالية عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بقبول توصياتها وتنفيذها من قبل المؤسسات المشاركة وأجهزتها التشريعية وهيئاتها الإدارية، ويقيم التقدم المحرز منذ آخر استعراض أجرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2017 بشأن الموضوع ذاته. ويؤيد البرنامج الإنمائي التعليقات العامة والتعليقات على التوصيات المحددة الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين والواردة في مذكرة الأمين العام على هذا الاستعراض (A/79/717/Add.1). ومن بين التوصيات الست الواردة في الاستعراض، هناك أربع توصيات موجهة إلى البرنامج الإنمائي. والتوصيات 3 و 5 و 6 موجهة إلى مدير البرنامج، أما التوصية 2 فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

30 - **التوصية 3: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتخذوا إجراءات فردية أو جماعية، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، وبفضل أن يكون ذلك في إطار آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، لتنقيح المصطلحات الحالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في أجل أقصاه نهاية عام 2025، بهدف جعلها تتماشى مع المعايير التي تستخدمها الوحدة، بحيث يتم تقديم معلومات وقائعية صحيحة من بشأن قبول توصيات الوحدة، استناداً إلى تعليقات كيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين، في مذكرات الأمين العام عن تقارير الوحدة.** يدعم البرنامج الإنمائي التصنيف الحالي الذي وضعه مجلس الرؤساء التنفيذيين لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة؛ ففئة "الدعم الجزئي" التي حددها مجلس الرؤساء التنفيذيين مفيدة للغاية للبرنامج الإنمائي، لأن البرنامج الإنمائي قد يكون قادراً على دعم جزء فقط من التوصية، فيما لا يدعم بعض الجوانب الأخرى منها. فعلى سبيل المثال، قد يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية ولكن ليس على الجدول الزمني المذكور في إطار التوصية، أو ربما لا تكون التوصية تقع ضمن اختصاص البرنامج الإنمائي وحده، ونتيجة لذلك قد لا يتمكن البرنامج الإنمائي من تنفيذ التوصية بالكامل. ومن المهم الإشارة إلى أن المادتين 11 و 12 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، تعتبران مذكرات الأمين العام وسيلة تستخدمها المؤسسات المشاركة لتنسيق الاستجابات للتوصيات. وتتمثل القيمة المضافة في أن مذكرات الأمين العام تشكل نقطة مرجعية بالغة الأهمية في فهم منظور الاستجابة على نطاق المنظومة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة. وتوفر مذكرات الأمين العام معلومات قيمة وتُستخدم من جانب البرنامج الإنمائي باعتبارها مصدرا في هذا الشأن، كما يتضح من تقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة حيث تتماشى استجابات إدارة البرنامج الإنمائي على توصيات وحدة التفتيش المشتركة مع الاستجابات على نطاق المنظومة للتوصيات بصيغتها المسجلة في مذكرات الأمين العام. والبرنامج الإنمائي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، لا يقبل هذه التوصية.

31 - **التوصية 5: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقدموا بعد تعليقات مفصلة ومعلومات مناسبة أن يفعلوا ذلك فوراً وعلى أساس مستمر، فضلاً عن تقديم الأدلة الداعمة بشأن تنفيذ التوصيات المقبولة في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة حتى يتسنى رصد تنفيذها تنفيذا تاما.** يلتزم البرنامج الإنمائي بهذه التوصية ويعتبرها قد نُفذت. وعملا بإطار المساءلة في البرنامج الإنمائي، يقدم مدير البرنامج تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن متابعة وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. واستنادا إلى قرار المجلس التنفيذي بشأن التقرير السنوي الذي اتخذه في دورته السنوية، يسجل البرنامج الإنمائي في نظام التتبع الشبكي التابع لوحدة التفتيش المشتركة حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي، إلى جانب موقف البرنامج الإنمائي من التوصيات الموجهة إلى المؤسسة وهيئتها الإدارية. وتجري سنويا المتابعة الرسمية لجميع التوصيات المفتوحة/قيد التنفيذ في نطاق التنسيق المتصل بإعداد تقرير البرنامج الإنمائي عن التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة للدورة السنوية للمجلس التنفيذي.

32 - **التوصية 6: ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا تقديم معلومات وتعليلات مفصلة بشكل فوري وباستمرار في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بجميع توصيات الوحدة المبوّبة كتوصيات "غير مقبولة" أو "غير ذات صلة" وأن يدرجوا هذه**

المعلومات في تقاريرهم الدورية المقدمة إلى أجهزتهم التشـــريعية وهيئات إدارتهم. يلتزم البرنامج الإنمائي بهذه التوصـــية ويعتبرها قد نُفذت. ويدرج البرنامج الإنمائي معلومات مفصـــلة وتعليلات بشـــأن التوصـــيات المقبولة وغير المقبولة وغير ذات الصلة في تقريره السنوي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. ويتم تسجيل هذه التفاصيل لاحقًا في نظام التتبع الشبكي التابع لوحدة التفتيش المشتركة عطفا على قرار المجلس التنفيذي بشأن التقرير السنوي المتخذ في دورته السنوية.

واو - الميزنـة في مؤســـســـات منظومـة الأمم المتحـدة: الجزء الأول تحليـل مقـارن (JIU/REP/2024/3 (Part I) والجزء الثاني الجداول المرجعية (JIU/REP/2024/3 (Part II))

33 - يقدم هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة معلومات مستكملة للأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المشاركة عن الإجراءات والممارسات الرئيسية المتبعة في الميزنة داخل هذه المؤسسات. ويتضمن الجزء الأول من الاستعراض تحليلا على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يتناول السياسات والطرائق والممارسات الرئيسية التي تستخدمها هذه المؤسسات في الميزنة. أما الجزء الثاني من الاستعراض فهو عبارة عن تجميع للمساهمات المقدمة من المؤسسات المشاركة، ويراد منه أن يكون وثيقة مرجعية للمندوبين وسائر الأطراف المعنية بشأن الميزنة في المؤسسات. وهناك ثلاث توصيات من التوصيات الأربع الواردة في الاستعراض موجهة إلى البرنامج الإنمائي: التوصية 1 موجهة إلى مدير البرنامج، والتوصيتان 2 و 3 موجهتان إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها. ويؤيد البرنامج الإنمائي نتائج الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة. وتتماشى التوصيات الواردة في الاستعراض مع الالتزام القوي للبرنامج الإنمائي بمواصلة تعزيز ممارسات الشفافية والميزنة.

34 - **التوصية 1: ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحديث مسرد المصطلحات المالية ومصطلحات الميزانية بحلول نهاية عام 2027، وإتاحته للجمهور، لاستخدامه وثيقة مرجعية في الميزنة، في جملة أمور.** مع مراعاة طابع هذه التوصية الشامل لنطاق المنظومة، والتي لا تقع ضمن اختصاص البرنامج الإنمائي وحده، سيسترشد البرنامج الإنمائي بالعمليات المتبعة والقرارات المتخذة على نطاق المنظومة، ويشير إلى أن هذه التوصية قيد النظر.

ثالثا - حالة تنفيذ البرنامج الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

35 - وُجهت إلى البرنامج الإنمائي ثلاثة وثلاثون توصية من التوصيات الواردة في التقارير الستة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2024. ومن بين هذه التوصيات، تم قبول وتنفيذ ثماني توصيات (24 في المائة)؛ وهناك 17 توصية قيد النظر (52 في المائة)؛ ولم تحظ أربع توصيات بالقبول (12 في المائة)؛ ولم تكن أربع توصيات ذات صلة (12 في المائة). ومن بين التوصيات الـ 33 الموجهة إلى البرنامج الإنمائي، كانت هناك 15 توصية موجهة إلى المجلس التنفيذي (ترد الملاحظات في المرفق الثاني لهذا التقرير). ووُجّهت التوصيات الـ 18 المتبقية إلى مدير البرنامج بصفته الرئيس التنفيذي، وترد استجابات الإدارة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

36 - ويطلب قرار الجمعية العامة 258/60 إلى وحدة التفتيش المشتركة تعزيز الحوار مع المؤسسات المشاركة وتعزيز تنفيذ توصياتها. ووفقا لذلك القرار، يعرض البرنامج الإنمائي، في المرفقين الثالث والرابع لهذا التقرير، موجزا لحالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2023 و 2022. وتتوافر التحديثات السردية الكاملة في نظام التتبع الشبكي التابع لوحدة التفتيش المشتركة المتاح للدول الأعضاء.

37 - ومن بين التوصيات الـ 15 التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى البرنامج الإنمائي في تقاريرها الصادرة في عام 2023 (المرفق الثالث)، قبل البرنامج الإنمائي ونفذ 10 توصيات (66 في المائة)، وهناك توصية واحدة (7 في المائة) قيد التنفيذ، وثلاث توصيات (20 في المائة) قيد النظر، وتوصية واحدة (7 في المائة) تعتبر غير ذات صلة.

38 - ومن بين التوصيات الست التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى البرنامج الإنمائي في مذكرتها الصادرة في عام 2022 (المرفق الرابع)، قبل البرنامج الإنمائي ونفذ ثلاث توصيات (50 في المائة)، وهناك توصية واحدة (17 في المائة) قيد التنفيذ، وتوصيتان (33 في المائة) قيد النظر.

39 - والبرنامج الإنمائي ملتزمٌ بمتابعة تنفيذ التوصيات التي يعتبرها ذات صلة بالمؤسسة، وبمواصلة إسهامه في مختلف مبادرات وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل.

المرفق الأول

موجز التقارير التي صدرت عن وحدة التفتيش المشتركة في عام 2024 ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي

رمز الوثيقة	العنوان	مجموع التوصيات	التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي	التوصيات الموجهة منها إلى المجلس التنفيذي	حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي				
					توصيات مقبولة		توصيات قيد النظر	توصيات غير مقبولة	توصيات غير ذات صلة
					توصيات نُفِّذت	توصيات قيد التنفيذ			
JIU/REP/2023/6	ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	9	6	1	2	–	3	–	1
JIU/REP/2023/7	استعراض الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	10	10	10	–	–	10	–	–
JIU/REP/2023/8	استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	7	7	1	1	–	3	2	1
JIU/REP/2023/9	استعراض نوعية نُظم التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	7	3	1	–	–	–	1	1
JIU/REP/2024/2	استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها	6	4	2	1	–	–	1	1
JIU/REP/2024/3 (Part I)؛ و JIU/REP/2024/3 (Part II)	الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الجزء الأول تحليل مقارن والجزء الثاني الجداول المرجعية	4	3	2	2	–	1	–	–
المجموع		**43**	**33**	**15**	**8**	–	**17**	**4**	**4**

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة خارج الجدول الزمني المقرر لإعداد هذا التقرير:

- JIU/REP/2024/4: استعراض تنفيذ مبدأ الاعتراف المتبادل داخل منظومة الأمم المتحدة:

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2024 غير ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي:

- JIU/REP/2024/1: استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

المرفق الثاني

استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة في عام 2024 لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي

التوصيات	*ملاحظات*

ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/6)

التوصية 4

ينبغي أن تطلب الأجهزة التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئات الإدارة فيها، بحلول نهاية عام 2025، أن يُقدم الرؤساء التنفيذيون، في إطار الإبلاغ عن إدارة الموارد البشرية، تقارير دورية عن مستجدات تنفيذ ترتيبات العمل المرنة وسياسات العمل عن بعد، بما في ذلك بيانات إحصائية، مصنفة حسب نوع الجنس والأبعاد الأخرى ذات الصلة، بغية كفالة استناد عملية صنع القرار المتعلق بإدارة ترتيبات العمل المرنة إلى البيانات وقيامها على الأدلة.	إن تقارير البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمساءلة والجدول الزمني لتقديم التقارير إلى مجلسه التنفيذي محددة بالفعل في إطار المساءلة الخاص بالبرنامج وتنفذ على هذا النحو في دورات المجلس التنفيذي الثلاث في كل سنة تقويمية، على النحو المبين في وثيقة المجلس التنفيذي DP/2008/16/Rev.1، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في القرار 37/2008 (DP/2009/2) وتنفذ من خلال سياسة نظام المساءلة في البرنامج الإنمائي. ويقدم البرنامج الإنمائي بالفعل تقارير إلى مجلسه التنفيذي من خلال تقرير مدير البرنامج عن النتائج والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، والذي يتضمن المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بإدارة الأفراد في البرنامج. وتدعم استراتيجية البرنامج الإنمائي "موظفون لعام 2030" إدارة الأفراد في البرنامج لتحقيق نتائج أكثر وأفضل، مما يمكّن المنظمة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية بنجاح. وإن ترتيبات العمل المرنة مدمجة بالفعل في استراتيجية البرنامج الإنمائي "موظفون لعام 2030". وإدارة البرنامج الإنمائي، إذ تلاحظ أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية/الإدارية، وأنه في حين أن من حق المجلس التنفيذي أن يبت في جدول أعماله، بالنظر إلى ممارسات الإبلاغ المتبعة، فإنها لا تعتبر أن التوصية ذات صلة بالمجلس التنفيذي.

استعراض الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (JIU/REP/2023/7)

التوصية 1

ينبغي أن تطلب المجالس التنفيذية أن يوضح المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريف المبادرات الجديدة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 162/48، وأن يحدد عملية سيوصى من خلالها بالموافقة على هذه المبادرات، عن طريق المجلس، إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.	تستدعي التوصية النظرَ بعناية في تعريف "المبادرات الجديدة" ونطاقها. ويوافق المجلس التنفيذي على الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، التي يتم إعدادها من خلال مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. ويوافق أيضا بشكل رسمي على وثائق البرامج

التوصيات	ملاحظات
	الإقليمية والقطرية. ويندرج نطاقُ عمل البرنامج الإنمائي ضمن هذه الأطر.
التوصية 2 ينبغي أن تضع المجالس التنفيذية اختصاصات تتضمن وصفا كاملا لمسؤولياتها في مجال الحوكمة وتلتزم بأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمعيار المرجعي لوحدة التفتيش المشتركة وأن تقدمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للموافقة عليها.	يقرّ البرنامج الإنمائي بأهمية وضوح الأدوار والمسؤوليات. وينص الإطار الحالي بموجب قرار الجمعية العامة 162/48 (A/RES/48/162) على الإدارة الفعالة. وقد يشكل إدخال اختصاصات محددة تكرارا للأدوار والمسؤوليات الحالية وأساليب العمل المعمول بها في المجلس التنفيذي. وهو يثير، بالإضافة إلى ذلك، تساؤلات بشأن ما إذا كان هذا الأمر سيتيح المرونة نفسها لمجلس الإدارة أو سيفرض قيودا محتملة.
التوصية 3 ينبغي أن تضع المجالس التنفيذية، استناداً إلى اختصاصاتها المعتمدة، اختصاصات لأعضاء مجلس الإدارة تتمشى مع معيار وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك اختصاصات للمناصب المتخصصة، مثل أعضاء المكتب.	بناءً على ما سبق، فيما يتعلق بأي اختصاصات جديدة تتم مواءمتها مع معيار وحدة التفتيش المشتركة لهيكل الحوكمة في منظومة الأمم المتحدة، قد يرغب المجلس التنفيذي النظر في ما يلي: • الخصائص المميزة للمجالس التنفيذية، بما في ذلك علاقتها بالجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو المنصوص عليه في القرار 162/48 (A/RES/48/162). • السياق المحدد للتمثيل الجغرافي وأنظمة التناوب التي تضمن المشاركة العادلة من جانب جميع الدول الأعضاء. • الطبيعة المتعددة الأطراف لعمليات صنع القرار وبناء توافق الآراء التي تتسم بها إدارة الأمم المتحدة. • الأطر الحالية التي توجه تعيينات أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم. • الطبيعة المترابطة لمسؤوليات الرقابة التي تشترك فيها مختلف هيئات الأمم المتحدة.
التوصية 4 ينبغي أن تنظر المجالس التنفيذية، في إطار هياكلها العامة، في إنشاء اللجان المناسبة والاختصاصات ذات الصلة.	يتطلب إنشاء لجان إضافية للمجلس التنفيذي إجراء تقييم من أجل كفالة تعزيز الآليات القائمة بدلاً من تكرارها أو إنشاء عمليات موازية، ومثال على ذلك اللجان القائمة من قبيل اللجنة الخامسة (المعنية بشؤون الإدارة

التوصيات	ملاحظات
	والميزانية) واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، المسؤولة عن فحص الخبراء للميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، وما إلى ذلك.
التوصية 5	
ينبغي أن تنفذ المجالسُ التنفيذية التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها لعام 2019 بشأن لجان التدقيق والرقابة، بما في ذلك التوصياتُ المتعلقة بتعزيز استقلالية لجان الرقابة من خلال تبعيتها المباشرة من الناحية الإدارية للمجلس التنفيذي.	من المهم الاعتراف بأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة للبرنامج الإنمائي تتألف من خبراء متمرسين ومعترف بهم جيدا يحافظون على استقلالهم المهني والأخلاقي من خلال آليات راسخة. وتكفل الترتيباتُ الحالية كلاً من الاستقلالية والأداء الإداري الفعال. وتسدي اللجنةُ الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم المشورةَ المستقلة إلى مدير البرنامج الإنمائي بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بوظائف الرقابة المستقلة للتدقيق والتحقيق والتقييم والأخلاقيات، وتدعم مديرَ البرنامج في الوفاء بمسؤوليات الرقابة ومساءلة كبار المديرين عن الامتثال والأداء. وهذا يتمشى مع سياسة الرقابة في البرنامج الإنمائي، التي وافق عليها المجلس التنفيذي. ويتاح للمجلس التنفيذي التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، ويكون رئيسُ اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم حاضرا في جلسات المجلس ذات الصلة للرد على الاستفسارات. ورئيسُ اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم متاح أيضًا لعقد اجتماعات فردية مع رئيس المجلس، إذا طُلب عقد هذه الاجتماعات. ولذلك، فإن إمكانية الوصول المباشر وغير المقيد متاحة ومضمونة بالفعل، ويمكن لأي هيئة مستقلة تقديم التقارير إلى المجلس أو توجيه أسئلة إليه. ومع ذلك، في سياق الخدمة المدنية الدولية، يجب الحفاظ على التبعية من الناحية الإدارية للمديرين لأغراض المساءلة، والامتثال للقواعد واللوائح، والوصول إلى نظام العدالة الداخلي، وضمان استقلالية الحكم والمشورة عن التدخل السياسي. وتقدم وظائف الرقابة تقارير ومشورة مستقلة من خلال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والتقييمات ووظيفة المراجعة الخارجية للحسابات (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة)، التي تقدم تقاريرها بشكل منفصل ومباشر إلى الدول الأعضاء.
التوصية 6	
ينبغي أن تطلب المجالسُ التنفيذية أن تتعاون أماناتُها في إعداد اختصاصات منسقة لجميع أمانات المجالس التنفيذية تتمشى مع معيار وحدة التفتيش المشتركة وتقدَّم إلى مجالسها للموافقة عليها.	ينبغي أن تركز أي جهود في مجال المواءمة على تعزيز الكفاءة وعلى كيفية عمل المجلس وطريقة توليه إجراءاته. وإذا كانت هناك أي مشاكل في الأداء في الأمانة العامة، فمن حق المجلس ومن مسؤولياته أن يلفت

التوصيات	*ملاحظات*
	انتباه رؤساء الوكالات مباشرة إلى هذه الشواغل، وهم سيتولون معالجتها في سياق النظامين الإداري والأساسي المعمول بهما وسيوفرون الإجراءات التصحيحية ذات الصلة حسب الاقتضاء.
التوصية 7 ينبغي للمجالس التنفيذية تقييم نظامها الداخلي الحالي وأساليب عملها الحالية من أجل دعم مشاركة جميع أعضاء المجلس بشكل أكثر تفاعلاً ودعم وسائل أكثر كفاءة وفعالية للمناقشة واتخاذ القرارات.	بين عامي 2018 و 2020، قادت الدول الأعضاء عملية تشاورية شاملة لاستعراض أساليب عمل المجلس التنفيذي وتحديثها. وتدعم الإجراءات والأساليب الحالية، التي اعتُمدت في عام 2021، المشاركة الشاملة وصنع القرار الفعال. وتعكس العضويةُ التمثيل الجغرافي العادل وتضمن مشاركةً واسعة وفعالة على النحو المبين في الأطر المعمول بها. وقد صُمِّم النظام الداخلي الحالي وأساليب العمل الحالية لتعزيز المشاركة الفعالة من جانب جميع أعضاء المجلس. وتحدَّد العضوية في كل مجلس تنفيذي مع المراعاة الواجبة للتمثيل الجغرافي العادل والعوامل الأخرى ذات الصلة، بما يضمن أوسع مشاركة وأكثرها فعالية. ويراعي عددُ المقاعد في كل مجلس إدارة الحاجة إلى تسيير أعماله بفعالية.
التوصية 8 ينبغي أن توجّه المجالسُ التنفيذية منظماتِها لكفالة أن تعكس المواثيقُ والأطرُ والاختصاصاتُ المتصلة بالوظائف واللجان المستقلة والاستشارية أدوارَ ومسؤوليات المجالس، بما في ذلك ما يتعلق بالتسلسل الإداري، وإمكانية الوصول إلى المجلس، والمشاورات بشأن الموارد البشرية والمالية، بهدف ضمان الاستقلالية.	يستعرض البرنامجُ الإنمائي المواثيقَ بانتظام، وقد وضع عمليات واضحة بشأن مشاركة المجلس. وإمكانية وصول الهيئات المستقلة بشكل مباشر وغير مقيّد لتقديم تقاريرها إلى المجلس أمر راسخ أيضًا.
التوصية 9 ينبغي أن توجه المجالس التنفيذية منظماتها لضمان أن تدرج بشكل مناسب في سياساتها التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر أدوار ومسؤوليات المجالس في مجال إدارة المخاطر.	يتمشى إطار الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج الإنمائي مع معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 31000:2018 ويتضمن نهجاً شاملاً لإدارة المخاطر. وتنعكس مشاركة المجلس في الرقابة على المخاطر من خلال الآليات القائمة وعمليات الإبلاغ المنتظمة، بما في ذلك: • تقديم تقارير منتظمة عن إدارة المخاطر في الجلسات الرسمية. • إطار المساءلة وسياسة الرقابة في البرنامج الإنمائي المعتمدين من المجلس. • الإبلاغ الشامل عن المخاطر من خلال وظائف رقابية مستقلة.

التوصيات	ملاحظات
	• قرار المجلس التنفيذي الأخير 1/2024 (DP/2024/9)، الذي استحدث جلسة متكررة ومخصصة لإدارة المخاطر خلال الدورة العادية الأولى.
التوصية 10	
بحلول نهاية عام 2024، ينبغي أن ينشئ كل مجلس تنفيذي لجنةً مخصصة لتقييم التوصيات (الرسمية وغير الرسمية) الواردة في الاستعراض الحالي وإعداد خطة عمل لمعالجتها وتنفيذها، بما في ذلك تحديد مواعيد مستهدفة وإعداد تقارير منتظمة عن التقدم المحرز.	يدعم البرنامجُ الإنمائي التقييمَ المنظّم للتوصيات من خلال الآليات المناسبة على النحو المبين في قرار المجلس التنفيذي 12/2024 (DP/2024/25)، بما في ذلك عملية جمع المعلومات ذات المسارين وإنشاء فريق عامل.
استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/8)	
التوصية 5	
ينبغي للهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين الذين لم يدرجوا بعد في تقاريرهم عن الموارد البشرية البيانات والمعلومات ذات الصلة باستخدام الأفراد من غير الموظفين، مثل أعداد هؤلاء الأفراد وسنوات خدمتهم وموقع عملهم وجنسيتهم ونوع جنسهم، أن يفعلوا ذلك.	يقرر المجلس التنفيذي البيانات التي يرغب في أن يقدم البرنامج الإنمائي تقارير عنها. ووفقا لتوجيهات المجلس التنفيذي، أنشأ البرنامج الإنمائي بالفعل طرائق لتقديم التقارير المتعلقة بالموظفين إلى المجلس التنفيذي من خلال التقرير السنوي لمدير البرنامج وبطاقة تقييم الإطار المتكامل للنتائج والموارد ومن خلال الاستعراض السنوي للحالة المالية والملاحق ذات الصلة. وبالنظر إلى ممارسات تقديم التقارير المتعلقة بالموظفين المعمول بها ومع ملاحظة أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية/الإدارية، إذا قرر المجلس التنفيذي طرائق أخرى لتقديم التقرير المتعلقة بالموظفين، فإن البرنامج الإنمائي سيقدمها وفقا لتلك الطرائق. ولا تعتبر إدارة البرنامج الإنمائي أن التوصية ذات صلة بالمجلس التنفيذي.
استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها (JIU/REP/2024/2)	
التوصية 2	
ينبغي للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2025، بمراجعة عملياتها للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها، بما في ذلك اتخاذ قراراتها بشأنها ورصد تنفيذ توصيات الوحدة من السنوات السابقة، مع مراعاة أمثلة الممارسات الجيدة المحددة في هذا التقرير، حسب الاقتضاء.	تتمشى عملية النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها مع إطار المساءلة في البرنامج الإنمائي على النحو المبين في وثيقة المجلس التنفيذي DP/2008/16/Rev.1، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في القرار 37/2008 (DP/2009/2) وتنفذ من خلال سياسة نظام المساءلة في البرنامج الإنمائي. وينظر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي خلال كل دورة سنوية للمجلس التنفيذي في شهر حزيران/يونيه بوصفها إضافة للتقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي. ويتبع البرنامج الإنمائي أيضا أمثلة الممارسات الجيدة الواردة في تقرير وحدة التفتيش

التوصيات	ملاحظات
	المشـتركة. وإدارة البرنامج الإنمائي، إذ تلاحظ أن هذه التوصـية موجهة إلى الهيئات التشـريعية/الإدارية، وفي حين أن من حق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صـندوق الأمم المتحدة للسـكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع اتخاذ القرارات بشـأن عملياته، لا ترى ضـرورة في أن يعيد المجلس التنفيذي النظر في عملياته المتعلقة بالنظر في تقارير وحدة التفتيش المشـتركة وتوصـياتها، لأن هذه العمليات قائمة بالفعل وراسـخة. ولذلك، لا تعتبر إدارة البرنامج الإنمائي أن التوصـية ذات صلة بالمجلس التنفيذي.

الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الجزء الأول تحليل مقارن (JIU/REP/2024/3 (Part I) والجزء الثاني الجداول المرجعية JIU/REP/2024/3 (Part II))

التوصية 2

ينبغي للأجهزة التشـريعية والهيئات الإدارية للمنظمات المشـاركة في وحدة التفتيش المشـتركة أن تطلب من الرؤسـاء التنفيذيين للمنظمات المعنية، بصـفتهم أعضـاء في مجلس الرؤسـاء التنفيذيين، تحديث التصـنيف الموحد لأوجه الإنفاق، بحلول نهاية عام 2027، وإتاحته للجمهور، لاستخدامه كوثيقة مرجعية في الميزنة، في جملة أمور.	هذه ممارسة راسخة بالفعل في البرنامج الإنمائي، لأن التصنيف القياسي في البرنامج الإنمائي لأوجه الإنفاق تتم مواءمته مع التصـنيف القياسـي لأوجه الإنفاق في صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال نهج منسق لتصنيف التكاليف ينطوي على فئات تكاليف متوائمة من أجل تحسـين الشـفافية والمسـاءلة، وفقا للسـياسـة المشـتركة لاسـترداد التكاليف المتاحة للعموم. وفي عام 2024، تم تحديث السـياسـة من جانب المنظمات الأربع عن طريق الاسـتعراض الشـامل للسـياسـة المشـتركة لاسـترداد التكاليف، ووافقت عليها المجالس التنفيذية للمنظمات في دوراتها العادية الثانية (القرار 24/2024 في القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2024 DP/2025/2). وإدارة البرنامج الإنمائي، إذ تلاحظ أن هذه التوصـية موجهة إلى الأجهزة التشـريعية/ الهيئات الإدارية، وبالنظر إلى الممارسة المتبعة، فإنها ترى أن التوصية قد نفذت.

التوصية 3

ينبغي للأجهزة التشـريعية والهيئات الإدارية للمنظمات المشـاركة في وحدة التفتيش المشـتركة أن تطلب من الرؤسـاء التنفيذيين للمنظمات المعنية الإحجام عن تقليص مستوى التفاصيل المقدمة حاليا في سياق النظر في ميزانياتها، بدءا من دورة الميزانية المقبلة، وذلك لضـمان عملية صنع قرار مجدية.	هذه ممارسـة راسـخة بالفعل في البرنامج الإنمائي بالنظر إلى نهجه المنسـق مع صـندوق الأمم المتحدة للسـكان واليونيسـف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشـأن اسـترداد التكاليف، وهو ما يوفر مسـتوى كافيا من التفاصـيل فيما يتعلق بفئات التكاليف. وقد اعتُرف في تقرير الاستعراض الصـادر عن وحدة التفتيش المشـتركة بهذا النهج المنسـق لاسـترداد التكاليف بوصـفه مثالا إيجابيا (المجلد الأول، الفقرة 170). وإدارة البرنامج الإنمائي، إذ تلاحظ أن هذه التوصـية موجهة إلى الأجهزة

التوصيات	*ملاحظات*
	التشريعية/الهيئات الإدارية، وبالنظر إلى الممارسة المتبعة، فإنها ترى أن التوصية قد نفذت.

المرفق الثالث

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي الصادرة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في عام 2023، حتى 28 شباط/فبراير 2025[2]

رمز الوثيقة	العنوان	مجموع التوصيات	موجهة إلى البرنامج الإنمائي	ما هو موجه منها إلى المجلس التنفيذي	حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي				
					توصيات مقبولة			توصيات غير مقبولة	توصيات غير ذات صلة
					توصيات نُفِّذت	توصيات قيد التنفيذ	توصيات قيد النظر		
JIU/REP/2023/2	استعراض آليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة اللجوء إلى المحكمة، المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	7	1	1	1	–	–	–	–
JIU/REP/2023/3	استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	5	5	2	2	–	3	–	–
JIU/REP/2023/4	استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالصحة والسلامة العقليتين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	11	9	1	7	1	–	–	1
المجموع		**23**	**15**	**4**	**10**	**1**	**3**	**–**	**1**

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2023 غير ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي:

- JIU/REP/2023/1: استعراض شؤون التنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- JIU/REP/2023/5: استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(2) التحديثات السردية لردود الإدارة على جميع استعراضات وحدة التفتيش المشتركة متوافرة في نظام التتبع الشبكي للوحدة على الإنترنت، المتاح للدول الأعضاء.

المرفق الرابع

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي الصادرة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في عام 2022، حتى 28 شباط/فبراير 2025[3]

رمز الوثيقة	العنوان	مجموع التوصيات	التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي	التوصيات الموجهة منها إلى المجلس التنفيذي	حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي				
					توصيات مقبولة		توصيات قيد النظر	توصيات غير مقبولة	توصيات غير ذات صلة
					توصيات نُفِّذت	توصيات قيد التنفيذ			
JIU/NOTE/2022/1/Rev.1	استعراض تدابير وآليات التصدي للعنصرية والتمييز العنصري في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الإدارة الرامية إلى تحقيق الفعالية التنظيمية	6	6	–	3	1	2	–	–
المجموع		**6**	**6**	–	**3**	**1**	**2**	–	–

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2022 غير ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي:

- JIU/REP/2022/1: استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

(3) التحديثات السردية لردود الإدارة على جميع استعراضات وحدة التفتيش المشتركة متوافرة في نظام التتبع الشبكي للوحدة على الإنترنت، المتاح للدول الأعضاء.